

Distr.: General  
28 May 2020  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

## التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات التي اتخذتها أو أقرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الاستثنائية السادسة، المعقودة في عمان في 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماع الاستثنائي لمكتب اللجنة، المعقود افتراضيا في 9 نيسان/أبريل 2020، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السادسة والسبعين، المعقودة افتراضيا في 21 أيار/مايو 2020. والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة على الرابط التالي: [www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions](http://www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions).



**المحتويات***الصفحة*

3	أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها .....
3	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .....
4	ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي .....
4	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .....
5	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .....

## أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

1 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها الاستثنائية السادسة المعقودة في عمان في 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، القرار 336 (دإ-6)، الذي يقدم على أساسه مشروع القرار التالي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتخذ إجراء بشأنه:

#### مشروع قرار

### انضمام الجزائر والصومال لعضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

#### إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

*إنه يحيط علما* بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 336 (دإ-6) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2019 الذي اعتمده اللجنة في دورتها الاستثنائية السادسة المعقودة في عمان في 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي يرد مرفقا بهذا القرار،  
*يوافق* على انضمام الجزائر والصومال لعضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

#### المرفق

#### القرار 336 (دإ-6)

### طلب انضمام الجزائر والصومال لعضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

#### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

*إنه تحيط علما* بالرسالة المؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2019 الموجهة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للصومال إلى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي يطلب فيها الصومال الانضمام إلى اللجنة بصفته عضوا كامل العضوية،

*وإنه تحيط علما* أيضا بالرسالة المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الموجهة من وزير الشؤون الخارجية للجزائر إلى أمانة اللجنة، التي تطلب فيها الجزائر الانضمام إلى اللجنة بصفتها عضوا كامل العضوية،

*وإنه تشير* إلى انضمام السودان إلى اللجنة في عام 2008 عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 8/2008 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2008، وانضمام تونس وليبيا والمغرب عملا بقرار المجلس 1/2012 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2012، وانضمام موريتانيا عملا بقرار المجلس 32/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2015،

*وإنه تشير أيضا* إلى قرارها 302 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 الذي دعت فيه جميع البلدان العربية إلى الانضمام إلى اللجنة،

- 1 - ترحب بطلبي الجزائر والصومال الانضمام لعضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
- 2 - توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقبول الطلبين؛
- 3 - تطلب إلى الأمانة التنفيذية للجنة أن تتابع تنفيذ هذا القرار.

## ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- 2 - في 17 آذار/مارس 2020، وافق مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على عقد اجتماع استثنائي للمكتب على المستوى الوزاري، بمشاركة وزراء الدول الأعضاء المعينين في المكتب، من أجل استيفاء المتطلبات القانونية للأمانة عقب تأجيل الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين نتيجة لتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية.
- 3 - وبناء على ذلك، عقدت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع الاستثنائي لمكتب الدورة الثانية والخمسين للمؤتمر في 9 نيسان/أبريل 2020. واعتمدت قرارين، يتعلق أحدهما بالخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة لعام 2021، والآخر بمرض كوفيد-19، ويرد أدناه موجزان لهما ليطلع عليهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

### القرار 970 (د-53)

#### الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2021

- 4 - اعتمد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة لعام 2021. وطلب إلى الأمانة التنفيذية للجنة أن تواصل دعم جهود اللجنة في تأمين الموارد الإضافية اللازمة لإجراء تحليلات أساسية قائمة على الأدلة للآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كأساس لمساعدة المنطقة على اعتماد الاستراتيجيات والتدابير اللازمة للتخفيف من آثار الجائحة على آفاق التنمية في البلدان الأفريقية. وطلب أيضا إلى اللجنة أن تصمم لأجل الدول الأعضاء، بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، برامج للتعليم عن طريق الإنترنت وللتدريب حسب الطلب ولبناء القدرات تلبية لطلباتها؛ وأن تنظم اجتماعات وتتولى تنسيقها في سياق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وأن ترفع تقريرا عن تنفيذ هذا الإطار. وأخيرا، طلب إلى اللجنة أن تدعم الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تفعيل استراتيجيات التحول الرقمي لأفريقيا، من خلال بناء مهارات رقمية شاملة وقدرات بشرية على نطاق العلوم الرقمية والقضاء وقطاع التعليم.

### القرار 971 (د-53)

#### مرض فيروس كورونا

- 5 - دعا مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى العمل على التصدي للأزمة الإنسانية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتنشيط الاقتصاد والتخفيف من الآثار الاقتصادية

للجائحة؛ وتوفير السيولة للقطاع الخاص؛ ودعم التجارة الدولية وعدم إعاقة حركة الإمدادات الطبية والأغذية الأساسية؛ ودعم الحكومات في جهودها الرامية إلى الإنعاش.

6 - وطلب مؤتمر الوزراء أيضا إلى الأمانة التنفيذية للجنة أن تواصل العمل مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، جنبا إلى جنب مع شركاء آخرين، لمعالجة شواغل البلدان الأفريقية فيما يتعلق بآثار كوفيد-19 على مجتمعاتها واقتصاداتها.

## باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

7 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السادسة والسبعين المعقودة افتراضيا في 21 أيار/مايو 2020، قرارين يعرض أدهما موجزان لهما ليطلع عليهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

### القرار 1/76

تعزيز التعاون للنهوض بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

9 - شجعت اللجنة الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الإقليمي في مجال المحيطات والبحار والموارد البحرية في آسيا والمحيط الهادئ لأجل التنمية المستدامة لجميع الدول الأعضاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها تعزيز قدرة الدول الأعضاء على حماية البيئة والموارد البحرية وكفالة التنمية الاقتصادية بطريقة سليمة بيئيا وشاملة للجميع؛ وتشجيع تنفيذ سياسات ترمي إلى الحد من التلوث البحري الناجم عن مختلف المصادر، ولا سيما النفايات البلاستيكية البحرية، بهدف القضاء على التلوث الإضافي الناجم عن هذه النفايات بحلول عام 2050؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي من أجل بناء القدرات وتبادل المعلومات وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لزيادة الفوائد الاقتصادية التي تعود على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛ وتعزيز الشراكات ووضع نهج مبتكرة بشأن الحد من مخاطر الكوارث واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وتبادل المعلومات والخبرات لبناء القدرة على التحمل ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛ وتعزيز التعاون واتساق السياسات فيما بين المؤسسات على جميع المستويات، بما في ذلك فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

10 - وطلبت أيضا إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل تعزيز الشراكات من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛ وتعزيز وتيسير القدرات الوطنية وتقديم المساعدة التقنية، عند الطلب وفي حدود الموارد المتاحة، من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقيات ذات الصلة المتفق عليها دوليا من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛ ودعم البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المتوسطة الدخل، في تبادل الخبرات وفي تعزيز التعاون بشأن حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛ وتوطيد وتيسير القدرات الوطنية للقياس والمحاسبة فيما يتعلق بإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة للمحيطات؛ ودعم الحوار الإقليمي المنهجي بشأن الاتصال البحري المستدام، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على

الصعيدين العالمي والإقليمي وفي إطار عمل اللجنة في مجال تعزيز الربط المستدام عن طريق النقل في المنطقة.

## القرار 2/76

### التعاون الإقليمي لمعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجوائح والأزمات في آسيا والمحيط الهادئ

11 - أكدت اللجنة من جديد أهمية التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز قدرة جميع الدول الأعضاء على تحمل الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجوائح والأزمات الأخرى المتصلة بها. وأقرت بأهمية ضمان استمرار تدفق السلع والخدمات الأساسية وحركة الأشخاص من أجل مواجهة تحديات الآثار الوخيمة للجائحة. وشجعت البلدان على إبراز آثار الفجوات الناجمة عن عدم المساواة والفقر واشتداد المخاطر الصحية على ملايين الناس نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وشددت على أن التعافي من أزمة كوفيد-19 يتيح فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل في آسيا والمحيط الهادئ، بسبل منها بناء مؤسسات واقتصادات ومجتمعات أكثر مساواة وشمولاً واستدامة تتسم باحترام حقوق الإنسان وتملك قدرة أكبر على التحمل في مواجهة أي جائحة في المستقبل والأزمات الأخرى المتصلة بها التي تواجه المنطقة، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكدت اللجنة من جديد عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وإذ كررت تأكيد أهمية تعددية الأطراف والتعاون الدولي، شجعت جميع الدول الأعضاء في اللجنة على تعزيز التدابير التي يمكن أن تترقي بالتضامن العالمي على التصدي لجائحة كوفيد-19.

12 - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم بتحليل قدرة منطقة آسيا والمحيط الهادئ على التعافي من جائحة كوفيد-19 وغيرها من الجوائح والأزمات الواسعة النطاق المماثلة، وببلورة أفكار تأخذ بها البلدان ومنظومة الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في إجراءاتها العملية والمنسقة، تشمل مقترحات للتصدي للآثار الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19 والجوائح والأزمات الواسعة النطاق المقبلة في المنطقة، مع مراعاة ما يستفاد من تجربة الاستجابة الأولية وأفضل الممارسات المستخلصة منها، من أجل تمكين البلدان من إعادة البناء على نحو أفضل بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.